الشبكة العربية لديمقراطية الإنتخابات
البيان التقييمي الاولي حول انتخابات مجلس الامة الكويتي في الكويت

الكويت – 04 نيسان /ابريل 2024

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات هي شبكة إقليمية تضمّ مجموعة من المنظمات العربية غير الحكومية وتهدف إلى تطوير العملية الانتخابية وإرساء القيم الديمقراطية من خلال الاصلاح الإنتخابي وتعزيز الشفافية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية. وقد انضوت هذه المنظمات من 13 دولة عربية هي: الأردن، البحرين، تونس، السعودية، السودان، العراق، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن في إطار الشبكة العربية لديمقراطية الإنتخابات، وساهمت منذ تأسيسها عام 2009 في تقييم العمليات الإنتخابية في كل من لبنان، الأردن، السودان، تونس، المغرب، العراق، مصر، الكويت وغيرها ونشرت تقاريراً تقييمية حولها متضمنة الاقتراحات والتوصيات لاصلاح العملية الإنتخابية .

مقدمة

نظمت الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات بعثة تقييمية لمواكبة العملية الانتخابية في الكويت والتي جرت نهار الخميس في 04 ابريل 2024، وقد تشكلت البعثة من الزملاء السيد عبد الرحيم السيوي من المغرب، د. طالب عوض من فلسطين، والسيد رشيد حمتو من لبنان، بينما لم تتمكن السيدة فيان علي من المشاركة بالبعثة بسبب عدم حصولها على التأشيرة لدخول دولة الكويت.

بداية تتوجه الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات بشكر خاص الى شريكها الوطني "جمعية الشفافية الكويتية" على كل الجهود التي بذلتها من أجل إنجاح مهمة بعثتها. والشكر موصول لكافة الأطراف والقوى التي استقبلتنا للوقوف عند رأيها من العملية الانتخابية في الكويت.

التقت البعثة خلال تواجدها في دولة الكويت بكل من الحركة الدستورية الإسلامية (حدس)، المنبر الديمقراطي، التيار السلفي، الديوان الوطني لحقوق الانسان، شباب مراقبة الأداء البرلماني (مجموعة راقب خمسين)، هيئة إدارة الانتخابات، اللجنة القضائية العليا، وعدد من المرشحين، كما راقبت البعثة الاعمال التحضيرية ويوم الاقتراع بما في ذلك عمليات التصويت في عدد من اللجان الرئيسية والفرعية في الدوائر الانتخابية الخمسة.

أولاً: المناخ السياسي العام

جرت الانتخابات التشريعية الكويتية العشرين يوم 04 نيسان/ابريل 2024 بعد صدور مرسوم حل مجلس الأمة رقم 16 لسنة 2024 بتاريخ 15 فبراير، وبناء على المرسوم رقم 29 لسنة 2024 بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة 2024. استند المرسوم الاميري رقم 16 لسنة 2024 إلى المادة 107 من الدستور لحل مجلس الامة المنتخب سنة 2023 والذي لم يكمل ولايته (تجدر الإشارة الى انها هذه المرة الحادية عشر التي يتم فيها حل مجلس الامة منذ تاريخ تأسيسه عام 1962)، وبحسب ما جاء في نص المرسوم الاميري انه "بسبب ما بدر من المجلس من تجاوز للثوابت الدستورية في ابراز احترم الواجب للمقام السامي وتعمد استخدام العبارات الماسة غير المنضبطة ".

في 21 فبراير 2024 أصدر امير دولة الكويت المرسوم بقانون رقم 4 لسنة 2024 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الامة حيث نص المرسوم بقانون على وقف العمل مؤقتاً بالقانون رقم 120 لسنة 2023 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الامة.

هذه الانتخابات التشريعية هي الأولى بعد تولي الشيخ مشعل الأحمد الصباح مقاليد الحكم كأمير للبلاد في نهاية العام الماضي والرابعة منذ ديسمبر 2020، وقد جرت الانتخابات في ظل استمرار التوترات المستمرة منذ عقود بين الحكومات المتعاقبة و البرلمانات المنتخبة نتج عنها ما يشبه الجمود السياسي وتغييرات في التشكيلات الوزارية و حل البرلمانات وتعطيل للقرارات والتي اعاقت مسار التنمية وتأخير تنفيذ الخطط الإصلاحية لاسيما على الصعيد المالي والاقتصادي، أيضا تأتي هذه الانتخابات بعد حملة قامت بها السلطات الكويتية لإسقاط الجنسية طالت عشرات المواطنين لأسباب مختلفة ابرزها التزوير والفساد. وتؤكد الشبكة في هذا المجال على أهمية تطوير الحياة السياسية وإقرار قانون للأحزاب كإحدى العوامل التي تساهم في تعزيز المشاركة وتنظيم العلاقات السياسية بين مختلف الأطراف والتوجهات الناشطة وصيانة حرية التنظيم والتعبير استكمالاً لتحصين كفاءة المشهد السياسي واستقراره على المدى الطويل.

إقليمياً جاءت هذه الانتخابات في ظل عدوان إسرائيلي غير مسبوق على غزة وامتداد تداعياته الى الضفة الغربية وجنوب لبنان، ايضاً وسط مناخ سياسي يشهد تراجعاً في المسار الديمقراطي في المنطقة تتجلى اهم ظواهره في التضييق على الحريات العامة خصوصاً على الحقوق المدنية والسياسية في بعض البلدان، والحد من حرية التعبير وعمل مؤسسات المجتمع المدني. كما تواجه المنطقة تحديات اقتصادية واجتماعية كتداعيات لخيارات سياسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، تفاقمت مع تأجج النزاعات المسلحة والتوتر الذي تتسبب به على امتداد المنطقة وتورط أكثر من جهة إقليمية ودوليه فيها.

تنافس 200 مرشح بينهم 12 امرأة على 50 مقعدا موزعين على خمس دوائر انتخابية، وهي اقل نسبة لمرشحين الى انتخابات مجلس الامة منذ عقود وهذا مؤشر على تراجع الرغبة بالمشاركة السياسية، فيما يحق ل 834733 ناخبا الادلاء بأصواتهم لاختيار مرشح واحد بين المرشحين الذين يتنافسون في الدوائر الخمس الانتخابية بحيث يمثل كل دائرة المرشحون العشرة الأوائل فيها

ثانياً: الإطار القانوني

أصدر مجلس الوزراء مرسوماً بقانون رقم 4 لسنة 2024، يقضي بوقف العمل مؤقتاً ببعض مواد القانون 120 لسنة 2023 بشأن انتخابات مجلس الامة والخاصة بالمفوضية العليا للانتخابات، وبالتالي فان إدارة العملية الانتخابية لازالت على شكلها السابق من حيث توزعها بين وزارات العدل والداخلية والاعلام والبلدية

حدد الدستور الكويتي في المادة 80 منه عدد أعضاء مجلس الأمة بـ 50 عضواً وذلك لولاية تستمر لمدة 4 سنوات، تاركاً للقانون تحديد آلية توزيعهم على الدوائر الانتخابية[1] والتي غالباً ما يتم تعديلها، فقد كان عدد الدوائر عشرة ما بين عامي 1961 – 1976 وخمسة وعشرين بين عامي 1980 – 2006 وخمس دوائر منذ عام 2008 لغاية اليوم. هذا فضلا عن التغييرات التي طالت تقسيم الدوائر الإنتخابية مراراً، تم تعديل نظام الإنتخاب أكثر من مرة، فمن نظام الأصوات المتعددة 5 من أصل 10 مقاعد، إلى 2 من أصل 2، إلى 4 من أصل 10، إلى نظام الصوت الواحد غير المتحول 1 من أصل 10 مقاعد والذي اعتمد في الانتخابات الاخيرة.

أما بالنسبة للترشح فقد اشترط الدستور في المادة 82 منه أن يكون المرشح الى عضوية مجلس الأمة كويتي الجنسية بصفة أصلية، ناخباً وله من العمر 30 سنة يوم الإقتراع، بالإضافة إلى إجادته القراءة والكتابة. في حين تكفّل قانون الانتخابات بتحديد شروط الناخب في مادته الأولى بأن لكل كويتي بلغ من العمر 21 سنة يوم الإقتراع الحق في الانتخاب، والجدير ذكره بأن هذه المادة قد تم تعديلها بالقانون رقم 17 لسنة 2005 لتنال المرأة الكويتة حق الإقتراع والترشح، ويصبح هذا الحق عاماً وشاملاً لكل المواطنين الكويتيين رجالاً ونساءً[2]. في المقابل يتوجب على الناخب أن يكون اسمه/ا مدرجاً في في أحد جداول الإنتخاب[3]، ويمنع هذا الحق عن القوات المسلحة والشرطة[4].

نقطة بارزة شهدها قانون الانتخاب الحالي هو تشريع مادتين، أصدره مجلس الامة وأقره الأمير، الى قانون المحكمة الدستورية بهدف منح المجلس المنتخب حصانة من الحل القضائي اللاحق على بدء عمله.

ثالثاً: مشاهدات يوم الاقتراع

1. تواجد كثيف للقوى الأمنية في محيط وداخل مراكز الاقتراع.

[1] المادة 81 من الدستور الكويتي

[2] تم إقرار الحقوق السياسية الكاملة للمرأة في الترشح والاقتراع بأغلبية 35صوتاً ومعارضة 23 وامتناع واحد

[3] المادة 19 من القانون 35 لسنة 1962

[4] المادة 3 من القانون 35 لسنة 1962

2. حضور المراقبين/ات المحليين في اغلب المراكز الانتخابية التي تمت زيارتها.
3. تقيد الناخبين بالنظام وبتعليمات الجهات المشرفة على عملية الانتخاب.
4. جهوزية اللجان على المستوى اللوجستي من توفر المواد والعدد واللوائح ونشر أسماء الناخبين، وعلى المستوى البشري من اكتمال عدد افراد اللجان المعنية بإدارة العملية الانتخابية داخل المراكز.
5. تعاون رؤساء اللجان مع المراقبين والسماح لهم بالتواجد في لجان الاقتراع.
6. التزام رؤساء اللجان بمساعدة كبار السن ومن لا يجيدون القراءة والكتابة انما دون إطار معياري واضح يحدد اليه المساعدة بما يتناسب مع احترام سرية التصويت.
7. جهوزية كافة المراكز التي زارها فريق الشبكة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بالإضافة الى اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل وصولهم ومساعدتهم من خلال توفير خدمات المرافقة والكراسي المتحركة من قبل متطوعي/ات الهلال الأحمر الكويتي والدفاع المدني ومنتسبي وزارة الداخلية.
8. ارتفاع عدد الناخبين/ات في بعض اللجان الفرعية حيث كان العدد يفوق 1300 ناخب/ة في بعض اللجان، مما سبب اكتظاظاً بأعداد الناخبين تفوق ما توصي به المعايير الدولية التي توصي بمعدل وسطي لا يتجاوز 800 ناخب.

رابعاً: ملاحظات عامة

1. يسجل الى وزارة الداخلية والوزارات والجهات الأخرى المعنية الحرص على التنظيم والتنسيق الجيد للعملية الانتخابية والاحاطة بكافة التفاصيل اللوجستية التي سهلت الإجراءات في يوم الاقتراع.
2. اعتماد سن الـ 30 سنة للترشح و21 سنة للاقتراع يحرم فئة كبيرة من الشباب من حقهم في المشاركة في الشأن العام من خلال الترشح والانتخاب.
3. غياب إطار قانوني يحدد سقف واضح للإنفاق الانتخابي والدعاية الانتخابية مما يؤثر على مبدأي العدالة وتكافؤ الفرص بين المرشحين.
4. قانون الانتخابات الذي نظمت على أساسه الانتخابات التشريعية لا يشير الى حق المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات، ورغم ذلك سهلت الجهات المعنية حصول فرق المراقبة على التصاريح اللازمة لذلك.
5. جاءت مشاركة المرأة في الانتخابات ضعيفة (أي ان 13 مرشحة من أصل 244 مرشحاً) وهو ما يستوجب سن تشريعات أو إجراءات لضمان تمثيل المرأة وتعزيز مشاركتها السياسية.

خامساً: التوصيات

انطلاقاً من المبادئ والمعايير الدولية لحرية ونزاهة الإنتخابات التي تتبنّاها الشبكة العربية لديمقراطية الإنتخابات، وانطلاقاً من الاستنتاجات التي توصلت اليها البعثة واللقاءات التي عقدتها مع الأطراف المعنية، نوصي بما يلي:

1. تنظيم العمل السياسي من خلال إقرار قانون للأحزاب انسجاماً مع الحقوق المدنية والسياسية.
2. العمل على استحداث هيئة مستقلة ودائمة للانتخابات تتولّى إدارة العملية الانتخابية وتنظيمها والإشراف عليها.
3. منح المواطنين الكويتيين المقيمين خارج الكويت الحق في الاقتراع،
4. ضرورة وجود نص قانوني يضمن حق مشاركة المجتمع المدني المحلي والمؤسسات التي تهتم بالديمقراطية والإنتخابات في عملية مراقبة الإنتخابات حسب المعايير الدولية لحرية ونزاهة وشفافية الإنتخابات.
5. ضرورة سن تشريع لتحديد سقف أعلى للإنفاق الإنتخابي وضبط تمويل الحملات الإنتخابية للمرشحين، على أن يأخذ التشريع بالإعتبار عدد الناخبين المسجلين في الدائرة ووضع آليات للرقابة على تمويل الحملات الإنتخابية والصرف.
6. وضع تشريعات لضبط الإعلام الانتخابي، تتيح فرص التنافس المتكافئ بين جميع المرشحين.
7. تعزيز مشاركة الشباب في العملية الإنتخابية من خلال خفض سن الإقتراع الى 18 سنة وسن الترشح الى 23 سنة.
8. العمل على تعزيز تمثيل المرأة في الانتخابات عبر اعتماد اليات تضمن وصولها الى مجلس الامة.

الكويت في 4 نيسان/ابريل 2024